إغلاق باب التقديم للدورة السابعة من جائزة الحكومة الرقمية لدول الخليج

تشمل 9 فئات وتهدف إلى تكريم المبادرات الرقمية الحكومية المتميزة

كتب: علي عبدالخالق

أُغلق باب التقديم للمشاركة في الدورة السابعة من جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2026، التي تستضيفها مملكة البحرين في إطار رئاستها للدورة الحالية، وذلك بعد انتهاء فترة استقبال المشاركات من الجهات الحكومية الخليجية.

وكان باب التقديم قد فُتح في 19 يوليو الماضي واستمر حتى 3 سبتمبر 2026، أمام الجهات الحكومية في دول مجلس التعاون، بالتنسيق مع هيئات وأجهزة الحكومة الرقمية في كل دولة.

وتهدف الجائزة إلى تكريم المشاريع والمبادرات الرقمية الحكومية المتميزة، وإبراز أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال التحول الرقمي، إلى جانب تعزيز ثقافة الابتكار والتميز في العمل الحكومي الرقمي على مستوى دول مجلس التعاون.

وتتضمن الدورة السابعة تسع فئات متخصصة تغطي عددًا من مجالات الحكومة الرقمية، وتشمل: فئة أفضل خدمة حكومية رقمية وفئة أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي وفئة أفضل مبادرة للبيانات المفتوحة وفئة أفضل مبادرة للشمولية الرقمية وفئة أفضل مبادرة رقمية للمشاركة المجتمعية وفئة أفضل مؤسسة حكومية متميزة رقميًا وفئة أفضل لعبة رقمية هادفة وفئة أفضل مبادرة حكومية لبناء الكفاءات الرقمية، وفئة أفضل تطبيق حكومي شامل.

وتُعد جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون مبادرة خليجية تهدف إلى دعم التميز في مجال الحكومة الرقمية وتعزيز بناء اقتصاد ومجتمع رقمي. وكانت الجائزة قد انطلقت عام 2009 في سلطنة عُمان، وتناوبت دول المجلس على استضافتها، فيما استضافت مملكة البحرين دورتها الرابعة عام 2015، قبل أن تستضيف الدورة السابعة في 2026.

«تمكين» يطلق حزمة جديدة من المبادرات لدعم تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع الصحي

أعلن صندوق العمل «تمكين» مواصلة تنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة إلى دعم وتطوير الكوادر الوطنية في القطاع الصحي بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة، بما يسهم في تعزيز جاهزية الكفاءات البحرينية وتأهيلها لشغل الوظائف التخصصية والمتقدمة في القطاع الصحي.

وتستهدف هذه المبادرات دعم أكثر من 520 مستفيداً من الأطباء والممرضين والطلبة البحرينيين، من خلال برامج متخصصة تشمل الإقامة الطبية، والزمالة الطبية، وبرامج التأهيل والتخصص في التمريض.

وتأتي هذه المبادرات امتداداً للجهود الرامية إلى الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتوفير فرص نوعية للتعليم والتدريب والتطور المهني، كما تواصل هذه المبادرات البناء على النتائج الإيجابية المتحققة من الحزمتين السابقتين، واللتين تم إطلاقهما بتوجيه سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، وبما يدعم استدامة القطاع الصحي ويعزز تنافسية المواطن البحريني في سوق العمل.

ويتم تقديم هذه المبادرات بالتعاون مع الجهات الصحية والأكاديمية ذات العلاقة، انطلاقاً من التزام «تمكين» بدعم الكوادر الوطنية العاملة في أحد القطاعات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في تلبية احتياجات القطاع الصحي من الكفاءات البحرينية المؤهلة والمتخصصة.

وتغطي المبادرات مختلف مراحل التطور المهني للكوادر الصحية الوطنية، منها ما هو مخصص لدعم تأهيل وتطوير الأطباء البحرينيين من خلال برامج الإقامة الطبية إلى جانب برامج الزمالة الطبية في عدد من التخصصات ذات الأولوية.

وعلى صعيد تطوير الكوادر التمريضية الوطنية، تشمل المبادرات دعم تخريج الكوادر البحرينية من خلال برنامج بكالوريوس التمريض، إضافة إلى دعم الممرضين في الحصول على مؤهلات تخصصية في عدد من المجالات الأكثر طلبًا تشمل القبالة، والعناية الحرجة، والعناية المركزة لحديثي الولادة، وتمريض الطوارئ.

وبهذه المناسبة، صرحت مها عبدالحميد مفيز، الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين»، قائلة: «نواصل الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية بما يتواءم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وذلك امتدادًا للنجاح الذي شهدناه في الحزم السابقة. ومن خلال هذه المبادرات، نسعى إلى تمكين الكوادر الوطنية من اكتساب المؤهلات والخبرات التخصصية المطلوبة، وتعزيز جاهزيتها لشغل الأدوار المتقدمة في القطاع الصحي، للمساهمة في رفع تنافسية المواطن البحريني وجعله الخيار الأول في سوق العمل، ودعم استدامة نمو القطاع الخاص ومساهمته الإيجابية في رفعة ونمو الاقتصاد الوطني.»

ومن جانبه، قال الدكتور إبراهيم علي النواخذة، الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة: «تعكس هذه المبادرات استمرار الجهود المشتركة الرامية إلى تطوير الكفاءات الوطنية في القطاع الصحي، من خلال توفير مسارات متخصصة للتعليم والتدريب والتطوير المهني في المجالات التي تشهد طلباً متزايداً. وتسهم هذه البرامج في تعزيز جاهزية الكوادر البحرينية وتمكينها من مواصلة التطور المهني بما يدعم جودة واستدامة الخدمات الصحية في المملكة».

وتأتي هذه المبادرات تماشيًا مع الأولويات الاستراتيجية لصندوق العمل لعام 2026، التي تركز على المجالات ذات المردود الأعلى على الاقتصاد والبحرينيين، والمساهمة في طرح المبادرات التي تربط المهارات بفرص العمل المتاحة في السوق، واتباع نهج مبتكر لتحفيز نمو وتمويل القطاع الخاص، إلى جانب تطوير الآليات، وتعزيز الحوكمة، والثقافة المؤسسية لدى الصندوق.

عمومية بنك الخليج المتحد تقر تغيير اسم البنك إلى «بنك برقان البحرين»

أعلن بنك الخليج المتحد (UGB) موافقة مساهميه، خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 3 سبتمبر 2026، على مقترح تغيير اسم البنك إلى «بنك برقان البحرين»، على أن يكون ذلك خاضعاً للموافقات اللازمة للجهات الرقابية والتنظيمية. ويمثل تغير الاسم والهوية البصرية للبنك جزءا من التطور الاستراتيجي في مسيرته ونموذج أعماله المستقبلي. وسيواصل البنك العمل من مملكة البحرين كمؤسسة مصرفية متكاملة، مستنداً إلى طموحاته لتحقيق النمو ونهجه في خدمة العملاء، بالتزامن مع الاستفادة من تعزيز المواءمة الاستراتيجية مع مجموعة بنك برقان، وتوسيع نطاق الاستفادة من قدرات المجموعة وشبكة علاقاتها وانتشارها الإقليمي. وقال الشيخ عبدالله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج المتحد: «بعد الاستحواذ الناجح لبنك برقان على بنك الخليج المتحد في بداية عام 2025، تمثل هذه الخطوة فصلاً جديداً ومهماً في مسيرة تطور البنك نستند فيه إلى أسسنا الراسخة، والعمل على تحويل البنك إلى مؤسسة أكثر مرونة وتركيزاً وترابطاً، مدعوماً برؤية واضحة للنمو، ونموذج أعمال مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات عملائنا وتطلعاتهم». وأضاف: «من شأن تعزيز المواءمة مع مجموعة بنك برقان أن يتيح للبنك الاستفادة من قدرات المجموعة وشبكة علاقاتها وانتشارها الإقليمي، بالتوازي مع المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية نمو مستقلة انطلاقاً من مملكة البحرين. ويشكل ذلك أساسا متيناً لتوسيع نطاق ما نقدمه لعملائنا وتعزيز دورنا في أسواقنا». وبعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية، لا تزال هناك متطلبات رقابية وقانونية يتعين استكمالها، بما في ذلك الحصول على الموافقات اللازمة من وزارة التجارة والصناعة ومصرف البحرين المركزي. من جانبه، قال سامر العابد، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج المتحد: «ترتكز المرحلة المقبلة على بناء نموذج مصرفي أكثر متانة واستجابة لاحتياجات عملائنا. ونرى فرصاً واعدةً لتوسيع نطاق أنشطتنا في مجال التمويل الإسلامي، وتنمية محفظة استثمارات الخزينة، إلى جانب مواصلة تطوير قدراتنا في الخدمات المصرفية للشركات، والدخل الثابت، والأسواق العالمية».

○ سامر العابد.

○ الشيخ عبدالله الصباح.

وأضاف: «وفي الوقت ذاته، سيتيح لنا تعزيز التكامل مع مجموعة بنك برقان الاستفادة من شبكة أوسع من العلاقات والقدرات والنطاق الجغرافي مع التركيز على أسواق رئيسية تشمل البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ونسعى إلى بناء نموذج قادر على تلبية احتياجات عملائنا المتطورة والممتدة عبر الأسواق المستهدفة». وتهدف هذه الخطوة إلى إعداد البنك للمرحلة المقبلة من النمو كمؤسسة مصرفية متكاملة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، أكثر اندماجا مع مجموعة بنك برقان، وتوسيع نطاق حضوره الإقليمي، والتركيز على بناء قدرات نوعية في مجال الخدمات المصرفية للمؤسسات تواكب احتياجات عملائه المتطورة.

شراكة بين جمعيتي الموارد البشرية البحرينية والعُمانية لتعزيز التكامل الخليجي

عقدت جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية والجمعية العُمانية لإدارة الموارد البشرية اجتماعًا مشتركًا في سلطنة عُمان، لبحث آليات تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بينهما، والانتقال بها إلى مسارات تنفيذية تسهم في تنمية الكفاءات، ودعم التكامل المهني الخليجي، وتوسيع نطاق التأثير في المستويين الإقليمي والدولي.

وترأس وفد جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية السيد أحمد الزياني، رئيس مجلس الإدارة، بمشاركة الدكتور خالد الباكر، نائب رئيس مجلس الإدارة، والسيدة منيرة الجابر، عضو مجلس الإدارة والأمين المالي، والسيدة منى مدن، عضو مجلس الإدارة ونائب أمين السر العام، والسيد عمر حاجيه، عضو مجلس الإدارة ونائب الأمين المالي.

ومن الجانب العُماني، شارك الدكتور غالب الحوسني، رئيس الجمعية العُمانية لإدارة الموارد البشرية، وفيصل السيابي، الرئيس التنفيذي للجمعية، إلى جانب عدد من المسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة.

وناقش الاجتماع إطارًا تنفيذيًا يشمل تنظيم الفعاليات والزيارات المهنية، وإطلاق برامج تدريبية وتطويرية في مجالات تنمية المواهب والقيادة والتحول الرقمي ومستقبل العمل، والاستفادة من التجارب الناجحة بما يواكب التحولات المتسارعة واحتياجات أسواق العمل.

كما بحث الجانبان تنظيم ملتقى سنوي بحريني – عُماني للموارد البشرية، ليشكل منصة تجمع القيادات والخبراء والممارسين من البلدين ودول المنطقة، لمناقشة القضايا والتوجهات المرتبطة برأس المال البشري، وعرض التجارب والحلول الحديثة، وفتح آفاق أوسع للتواصل مع الجهات المتخصصة.

وتناول الاجتماع سبل الاستفادة من الإمكانات المتوافرة لدى الجمعيتين للارتقاء بالممارسة المهنية، وربط المختصين بشبكات أوسع من المؤسسات والهيئات النظيرة، بما يتيح الاطلاع على المعايير العالمية، وإبراز التجارب الوطنية في المنصات والمحافل المتخصصة.

وأكد الجانبان أن تفعيل مذكرة التفاهم يمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ نموذج مؤسسي للتعاون المهني، يسهم في توثيق الروابط بين مجتمعات الموارد البشرية في دول مجلس التعاون، ويدعم قدرة القطاع على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والتقنية والتحولات المرتبطة بمستقبل العمل.

وأسفر الاجتماع عن مجموعة من التوصيات، في مقدمتها إعداد خطة تحدد الأولويات ومراحل التنفيذ، والمضي في ترتيبات الملتقى المشترك، ووضع مؤشرات لقياس النتائج، إلى جانب استكشاف فرص المشاركة في الفعاليات والمشروعات ذات الاهتمام المشترك على المستويات الخليجية والإقليمية والدولية.

وفي ختام الاجتماع، أكد الجانبان أن المرحلة المقبلة ستركز على تحويل الاتفاقية إلى نتائج ملموسة ومستدامة تخدم أعضاء الجمعيتين في البلدين، وتسهم في الارتقاء بمهنة الموارد البشرية، وتعزيز إسهام الخبرات الخليجية في رسم توجهات رأس المال البشري إقليميًا ودوليًا.

السماهيجي: التحديات تفتح آفاقاً جديدة لتطوير السياحة والضيافة في البحرين

○ حسين السماهيجي.

قال حسين السماهيجي :لم تكن الظروف الأخيرة مجرد تحدٍّ بل دفعتنا أيضًا إلى إعادة النظر في أساليب العمل و توجيه أنظارنا نحو أفكار وحلول سياحية جديدة وأكثر مرونة، تشمل ابتكار تجارب متكاملة، وتطوير باقات مشتركة تربط الإقامة والمطاعم والترفيه والثقافة والفعاليات، إلى جانب توظيف الحلول الرقمية للوصول إلى شرائح وأسواق جديدة. وأضاف أن القطاع أظهر مرونة في مواجهة تراجع الطلب والضغوط التشغيلية، من خلال تطويرالخدمات، وتسريع التحول الرقمي، والتركيز على السياحة المحلية والخليجية، وسياحة الأعمال والفعاليات. وأشاد السماهيجي بالدور المهم الذي يؤديه برنامج "مساندة" التابع لصندوق العمل "تمكين"، في دعم المؤسسات البحرينية المتأثرة وضمان استمرارية أعمالها. كما ثمّن جهود وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض ومن بينها إتاحة التأجيل الاختياري لرسوم الربع الأول من عام 2026، مؤكدًا أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مذكرة تفاهم بين البحرين وقبرص في مجال الشؤون البحرية

اجتمع الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، مع مارينا هادجيمانوليس نائبة وزير الشحن لدى رئيس جمهورية قبرص، وذلك خلال زيارتها الرسمية لمملكة البحرين، حيث بحث الجانبان سبل مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون في مجال الشؤون البحرية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وخلال الاجتماع، استعرض الجانبان فرص تطوير التعاون المؤسسي والفني في القطاع البحري، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إلى جانب بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تطوير الخدمات البحرية وتعزيز كفاءة القطاع ورفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية في البلدين الصديقين.

وعقب الاجتماع، وقّع الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، ومارينا هادجيمانوليس، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشؤون البحرية بين وزارة المواصلات والاتصالات بمملكة البحرين ووزارة الشحن البحري بجمهورية قبرص، بهدف تعزيز التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة في القطاع البحري على أساس المنفعة المتبادلة.

وتغطي مذكرة التفاهم عددًا من مجالات التعاون البحري، من بينها السلامة والأمن البحري، والبحث والإنقاذ، وحماية البيئة البحرية، إلى جانب التدريب وتبادل الخبرات والابتكار والتقنيات الحديثة ذات الصلة بالقطاع البحري. كما بحث الجانبان سبل تفعيل مجالات التعاون من خلال برامج ومبادرات مشتركة، وتبادل الخبرات والتجارب، بما يسهم في دعم تطوير القطاع البحري وتعزيز فرص التعاون التجاري والاستثماري بين المؤسسات والشركات في البلدين. وجدير بالذكر أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي استكمالاً لمسار التعاون البحري القائم بين مملكة البحرين وجمهورية قبرص الصديقة، بما يعزز تطوير التعاون البحري والبناء على ما تحقق من شراكات سابقة.

«التمويل الكويتي» راعيا ماسيا لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين رعايته الماسية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية الذي ينظمه مجلس التنمية الاقتصادية بدعم مصرف البحرين المركزي، وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية. وستقوم «فوربس الشرق الأوسط» بإعداد برنامج وأجندة المنتدى الذي تنعقد أعماله يومي 7 و8 أكتوبر 2026 بمركز البحرين العالمي للمعارض.

○ د. شادي زهران.

وانضم بيت التمويل الكويتي– البحرين إلى الجهات الراعية للمنتدى الذي سيشارك فيه نخبة من قادة القطاع المالي والمبتكرين وصناع القرار لتبادل الرؤى واستكشاف الفرص التي تسهم في رسم مستقبل الخدمات المالية. وسيكون لبيت التمويل الكويتي – البحرين جناحاً في منطقة المعرض ضمن المنتدى، لتعريف الزوار بخدماته المصرفية الرقمية.

وبهذه المناسبة، صرح د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً: «نشهد تطوراً متسارعاً في التكنولوجيا المالية، ما يجعل الابتكار ومواكبة التحولات الرقمية ضرورة لتطوير الخدمات المصرفية وتلبية تطلعات العملاء. ومن هذا المنطلق، تأتي رعايتنا الماسية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، الذي يمثل منصة مهمة لاستكشاف أحدث الاتجاهات في القطاع المالي».

وأضاف: «نفخر بدعم المنتديات المتخصصة التي تعزز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للخدمات المالية، وتجمع أصحاب الخبرات وصناع القرار لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه القطاع. ونواصل في بيت التمويل الكويتي – البحرين الاستثمار في تطوير قدراتنا الرقمية وحلولنا المصرفية، بما يواكب احتياجات عملائنا ويدعم تطلعات المملكة نحو اقتصاد أكثر ابتكاراً وتنافسية».

ويستثمر بيت التمويل الكويتي– البحرين في التكنولوجيا والحلول الرقمية، بما يسهم في تعزيز تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية وتسهيل الوصول إلى الخدمات، حيث تتيح منصته الرقمية KFHOnline في اللحظة الراهنة أكثر من 200 خدمة رقمية. كما يواصل البنك تطوير بنيته التحتية الرقمية من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتعزيز مبادرات الأمن السيبراني، بما يعكس حرصه على توفير تجارب مصرفية آمنة.ويجمع منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026 قيادات القطاع المالي من مختلف أنحاء العالم، ويتيح لهم فرصا لتبادل الخبرات والرؤى واستكشاف فرص التعاون تحت شعار «الخدمات المالية في عصر البنية التحتية الذكية».

الاستعانة بالخبرات البحرينية لإنشاء مراكز للتدريب على ريادة الأعمال في الجامعات البوسنية

على هامش المشاركة في أعمال المؤتمر السنوي لليوم العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسخته الرابعة عشرة والذي أقيم مؤخراً في العاصمة البوسنية سراييفو فقد قام الوفد البحريني المشارك برئاسة الدكتور عبدالحسن حسن الديري بزيارة إلى جامعة سراييفو الدولية والاجتماع مع رئيس الجامعة الدكتور طارق نوماز ومدير العلاقات الدولية السيد مقدم ألهوجيك وذلك لبحث أوجه التعاون المشترك ولا سيما في مجال التدريب على ريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة، حيث تمتلك البحرين خبرة وفيرة في هذا المجال، بدءًا من تصميم المناهج التعليمية والتدريب على ريادة الأعمال، إضافة إلى المساعدة في إنشاء المراكز المتخصصة في التدريب والمساعدة على تأسيس الشركات وحسن إدارتها بغية تحقيق الاستمرارية وجني الأرباح. وضم الوفد البحريني كلا من الدكتور عبدالحسن الديري رئيس جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية والمهندس عبدالرحيم فخرو نائب رئيس الجمعية والدكتور رائد المبارك عضو مجلس إدارة الجمعية سابقا. وفي بداية اللقاء رحب رئيس جامعة سراييفو الدولية الدكتور طارق نوماز بالوفد البحريني الزائر مثنيا على التنظيم المتميز للنسخة الرابعة عشرة للمؤتمر السنوي لليوم العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي شاركت الجامعة في إحدى جلساته بنخبة من الطاقم الأكاديمي برئاسة رئيس الجامعة إلى جانب مشاركة وفد من الأكاديميين والإداريين في مختلف جلسات المؤتمر. ومن جانبه تقدم رئيس جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية الدكتور عبدالحسن الديري بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء جامعة سراييفو الدولية لمشاركتهم الفعالة في أعمال المؤتمر ودعمهم مما كان له أبلغ الأثر في نجاح المؤتمر وتحقيق الأهداف المنشودة.